بناء الدولة التنموية خيار في تأهيل الاقتصاد العراقي

أ.م.د. علياء حسين خلف
جامعة ديالى
كلية الإدارة والاقتصاد
aliaeco@uodiyala.edu.iq

م. محمد نوري فرحان
جامعة ديالى
كلية الإدارة والاقتصاد
mohamedeco@uodiyala.edu.iq

م. عمر حميد مجيد
جامعة بغداد
كلية الإدارة والاقتصاد
omer.hameed@coadec.uobaghdad.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.32

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/٥/١٦ **تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/٧/٢٦**

المستخلص

يواجه الاقتصاد العراقي مجموعة من التحديات التي سيفرضها العام الحالي على الوضع العالمي بصورة عامة، ومن ضمنها الوضع في العراق، كونه مركزاً من مراكز تقاطع الصراعات والمحاور الدولية التي ستشكل مستقبل المنطقة والعالم. واليوم يقف العراق أمام تحديات ثقيلة تحتاج في أغلبها إلى تضافر الجهود من الجميع، ومنها التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فاعلية وكفاءة الدولة في تحقيق أهدافها، وتحتاج إلى حلول خلاقة وإبداعية.

يهدف البحث إلى بيان الحاجة إلى التغيير المستند على أساس العمل من أجل تحقيق متطلبات التنمية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية).

من أجل توضيح هذه الأفكار فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، تناول الأول مفهوم الدولة التنموية وأهميتها، والتطرق إلى طبيعة وأسس قيامها في العراق، بينما تطرق المبحث الثاني إلى التجربة الهندية في هذا المجال، وقد جاء المبحث الثالث محللاً للفرص والاشكالات نحو تحقيق أهداف الدولة التنموية في العراق.

المصطلحات الرئيسة للبحث: الدولة التنموية، تأهيل الاقتصاد العراقي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص- ج٢) أيلول / ٢٠٢١
الصفحات: ٩١-١٠٥

Building A Developmental State is An Option in Rehabilitating The Iraqi Economy

Abstract

The Iraqi economy is facing a set of challenges that this year will impose on the global situation in general, including the situation in Iraq, as it is a center of intersection of conflicts and international axes that will shape the future of the region and the world. Today, Iraq is facing heavy challenges that mostly require collaboration of efforts from everyone, including security, political, economic and social challenges that limit the effectiveness and efficiency of the state in achieving its goals, and need creative and creative solutions.

The research aims to demonstrate the need for change based on action in order to achieve the requirements of development (economic, political and social).

In order to clarify these ideas, the research was divided into three sections, the first dealt with the concept of the developmental state and its importance, and the nature and foundations of its establishment in Iraq, while the second topic dealt with the in this Indian experience field, and the third topic analyzed the opportunities and problems towards achieving state development goals in Iraq.

Keywords: developmental state, rehabilitation of the Iraqi economy.

المقدمة:

يُمثل مفهوم الدولة التنموية مفهوماً ذات أهمية كبيرة ،فقد أهتمه به الباحثين في مجال السياسة بشكل عام وباحثي حقل التنمية بشكل خاص، وظهر هذا المفهوم لأول مرة عام ١٩٨٢ على يد عالم السياسة الأمريكي (تشالمرز جونسون) فى كتاب المعجزة اليابانية تتطرق فيه إلى نموذج التنمية التي حدثتْ في اليابان خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويشير المفهوم لنموذج تنموي تحتل فيه الدولة الدور الأهم من حيث تدخلها في بناء التنمية الاقتصادية وتوجيه مسارها، كما قد حدد (تشالمرز جونسون) مجموعة من المؤشرات على أدوار الدولة التنموية وتمارس الدولة هنا دوراً محورياً فى عملية التنمية، و هي عادة الدولة التي تبدأ بعملية التنمية بشكل لذلك فهي تسعى لتحقيق النمو السريع و المعتمد على التصنيع الموجه نحو آلية التصدير بشكل رئيسي، وتتخذ البيروقراطية ذات الكفاءة أساس في بناءها، كما تُحدث شراكة متفاعلة مع القطاع الخاص بحيث تقوم بتوجيهه وقيادته نحو أهداف التنمية، كما أن تلك الدولة التنموية تستمد شرعيتها من انجازها الاقتصادي المستدام.

أهمية البحث:

يسعى البحث إلى تشخيص المؤشرات الحقيقية لبناء الدولة التنموية من خلال دراسة حالة الهند، كما يسعى للوقوف على خطوات عملية وعلمية صحيحة لكيفية الوصول لدولة تنموية حقيقية في العراق.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في معرفة سبب عدم تحقق الدولة التنموية؟ وكيف يتسنى لحكومة ما، عند مواجهة تهديدات على المستويين الداخلي والخارجي يُضر بالأمن والاستقرار؟ وما الدور الذي تؤديه الدولة في إنشاء مجتمع قائم على سيادة القانون والعدالة والأمن والنهضة التنموية؟ وكيف يمكن حشد الدعم من أجل التغيير؟ وما تأثير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة على بناء الدولة التنموية؟

فرضية البحث:

يسَتند البحث على فَرضية مَفَادها، إن بناء الدولة التنموية كفيل بأن يحقق فرصة لتأهيل الاقتصاد العراقي والتوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وأثرها على استمرارية ثمار التنمية.

هدف البحث:

يهدف البحث نحو تحقيق هدفين هما:

١. تشخيص إشكالية تأهيل الاقتصاد العراقي وفق رؤية تحليلية واقعية للتحديات التي تواجه عملية الإصلاح.
٢. تقديم تجربة حققت نجاح في عملية التأهيل والإصلاح التنموي من خلال بناء الدولة التنموية مثل التجربة الهندية.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى استنباط النتائج الخاصة بتأهيل الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الدولة التنموية (المفهوم والمقومات، وأسس قيامها):

أولاً: مفهوم الدولة التنموية:

يشير إلى تتدخل الدولة في تحديد مسار التنمية الاقتصادية، وترتبط بنمط السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دول تستند على توفر بيروقراطية من نخبة الدولة صغيرة العدد وغير مكلفة من أصحاب المواهب الإدارية المتميزة مهامها وضع سياسة صناعية، والإشراف على القطاعات الاستراتيجية المحددة لضمان جودة وتأثير عملها الاقتصادي وتنفيذها في ضوء تدخل الدولة باستيعاب قوى السوق (عبدالله، ٢٠١٥).

وتركز الدولة التنموية على التنمية الاقتصادية وتسعى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هدفها وهي تجمع بيَن آليات السَوق وتدخل الدولة.

كما أكدت الدولة التنموية على دور التخطيط الاستراتيجي وإنشاء ودعم الصناعة، والتوجه نحو تحقيق معدلات عالية في الناتج المحلي الإجمالي، وقد أسهمت عوامل تاريخية وموضوعية وذاتية، ولكن في ظل غياب الديمقراطية والتمويل الضخم من الدول الرأسمالية لغرض نجاح تلك التجارب، وبالتالي دفع هذه الدول باتجاه الغرق بالديون الثقيلة دون تحقيق الأهداف المنشودة.

ثانياً: مقومات الدولة التنموية:

فيما يخص ضرورة انشاء أسس مقومات إصلاح الدولة من خلال إعادة النظر في علاقاتَها مع المجتمع والاقتصاد والمجتمع الخارجي وفق الآتي: (البدوي: ١١)

١. إصلاح علاقاتَ الدولة مع المجتمع يمر عبر التخلي عن تبني المعادلة القائمة على الولاءات مقابل الامتيَازات واستبدالها بمعادلة قائمَة على الحقُوق مقابل الواجبَات مبنية وفق إطار احترام الحريات وتشجيع المبادرة والكفاءة والإبداع، وإقامة شراكات تعاون وتعاقد مع مكونات المجتمع، والحرص على تحسين أداء الإدارة العمومية، واحترام استقلاليَة القضاء واعتَماد الشفافية والمَساءلة.

٢. إصلاح عَلاقات الدولة مع الاقتصاد عبر تأهيل للسياسات القطاعية وسياسات إعادة توزيع الدخَل والثروة وفق استراتيجية تعتمد مقاييس منضبطة وأهداف واضحة وآجَال محددة في إطار علاقَات تعاقدية مع القطاع الخاص يتمتع هذا الأخير بمقتضاها بامتيازات ومقابل التزامات واضحة، وإثراء النسيج المؤسساتي ومنظومة النتاج من الضروري في المرحلة الحَالية العمل على دعم الاقتصاد الاجتَماعي التضامني وتحقيق أهداف السياسات القطاعية في إطار سياسات تعاقدية مع القطاع الخاص والقطاع التضامني.

٣. إصلاح علاقات الدولة بالمحيط الخارجي فإنه يمر عبر إعادة بناء نمط تنموي مستديم قائم ضد سياسة التبذير وسوء استغلال الموارد غير المتجددة، إذ عرفت الموارد الطبيعية على امتداد السنوات الماضية ضغوطات كبرى أصبحت تهدد ديمومتها رافقها انتشار الفضلات بأنواعها وإتلاف جزء هام من الغطاء الغابي وتدهور نوعية التربة جراء الانجراف ناتج عن غياب الحوكمة الرشيدة مما أدى إلى سوء التصرف في استهلاك الطاقة وإلى توسع عمراني مفرط وعشوائي. فالإصلاح هنا نحو تشكل نسيج اقتصادي متطور لتحقيق تنمية مستدامة يستند على نمط نمو مكثف ونسيج اقتصادي متماسك، مندمج ومتكامل قطاعيا يتمحور حول القاعدة الإنتاجية البديلة في إطار سياسات قطاعية تعمل على تحقيق التحولات المنشودة.

ثالثاً: أسس الدولة التنموية:

يمكن تلخيص أسس الدولة التنموية بالآتي: (الطيب، ٢٠١٩)

١. توافر نخبة وطنية قادرة ومتميزة ومؤهلة فنياً وتمتلك مواهب إدارية متميزة، تقوم هذه النخبة بوضع سياسة صناعية لتطوير الصناعات والإشراف على القطاعات الاستراتيجية، ومراقبة الجودة وأن تكون وفق جهاز إداري متمكن لقيادة قوى السوق.

٢. الاعتماد الواسع على شركات القطاع الحكومي، وتأسيس الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في ملكيتها، والاستثمار في القَطاعات ذات المخاطر الكبيرة. كما على الدولة تحديد ميَزانية للاستثمار، وتَشجيع سَياسة للتنافس المحلي والدولي والتنموي، ورعاية الحكومة للبحث العلمي وتَطبيقاته (صناعة تكنلوجيا المَعلومات).

٣. تنسيق خطط التنمية مثل وزارة الصَناعة والتجارة في اليابان الأمر الذي يُولد هيكل قادر على ضبط السياسة الصناعية، والتحكم في التخطيط، وصناعة الطاقة، في الحقيقة إن أغلب الدول الصناعية الكبرى في مرحلة من تَطورها التاريخي طبقت سَياسات تدخلية في التجارة والصناعة والتكنولوجيا لحماية صَناعاتها الناشئة. ويكمن الهدف من تطبيق مثل هذه السياسات هو لغرض تطوير القدرات القومية عبر البحوث والتنمية والتعَليم والتَدريب، والحصول على التكنولوجيا الأجنبية، والتعاون بين القطاعين الخاص والعام، كما يمكن الإشارة إلى أن دولة بريطانيا العظمي قد طبقت نموذج الدولة التنموية طوال (235) سنة كاملة، وكذلك الحال في الولايات المتحدة اقتصر مفهوم الدولة التنموية حماية بعض الصناعات الجديدة كصَناعة القطن، وذلك بتَخفيض الرسوم الجمركية على الصنَاعة الواحدة لحين نهوضها. وطبقت فرنسا وألمانيا مفهوم الدولة التنموية لتحفيز التنمية الصَناعية، ولكن تطبيقها امتد لفترة زمنية قصيرة بلغ (32) عاماً في حالة فرنسا بينما المانيا بلغت (73).

المبحث الثاني: التجربة الهندية:

إن الغاية من التطرقَ لدراسة تجارب الدول والشعوب ينصبَ بالدرجة الأولى حول إمكانية أخذ الدروس التي يمكنَ التوصلَ اليها وتطبيقها بما يتناسبَ مع خصوصية العراق، فقضية تحقيق التنمية تعنيَ إحداثَ تغيير في المجتمع لاستدامة الرفاهَ وتوسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخلَ، وفسحَ المجال لحرياته وفرصَ مشاركته الفعالة في المجتمع.

تعدَ التجربة الهندية انموذج في تحقيق التغيير والإصلاح من خلالَ بناءها للدولة التنموية وأبهرت العالمَ في السنوات الماضية، بفعل ما حققته من معدلاتَ النمو العالية والسياساتَ الاقتصادية الناجحة، وأسهمتْ في نقل الاقتصاد الهندي إلى سابع أكبرَ اقتصاد في العالم، كما تمكنت من تخفيض أعداد الفقراء في البلاد بشكل كبيرَ علماً أنها لم تقضي على الفقَر، إذ لا يزال يشكل نحو ثلثَ السَكان بحسب الأرقام المحلية.

أولاً: إشكالات تأهيل الاقتصاد الهندي:

١. لا يزالَ يُشكلَ الفقر وسوء التغذية مشكلة حقيقية تُعانيَ منها فئاتْ كبيرة في الهند كما يرتبط ذلك بقضية عدم المساواةَ والفروق الطبقية مما ولدّ أكثر من مئتي مليون مواطنَ هندي، إذ مازال يعَاني حوالي (28%) من المواطنينَ تحتَ خط الفقرَ.

٢. ازدياد الحجم السكانيَ للهندَ إذ تجاوز مليارَ نسمةَ وبالتالي ارتفاع حجم الطلب ولاسيماَ الطلب علىَ الطاقة، إذ تحتلَ الهند المرتبة السادسة علىَ العالمَ من حيثَ استهلاك الطاقة، كما إن الجدير بالذكرَ أن ارتفاع عدد السكانَ والطلبَ علىَ الطاقة فارتفاع استهلاك الهند منَ الطاقة بنسبة (90%) عام 2020، وهذا في حقيقة الأمر يمثلَ تحدي كبير لمسيرة البناءَ التنموي، وذلك علىَ الرغم من الجهودَ الحكومية المبذولة في البحث عنَ مصادر أخرى غيرَ النفطية ومصادر الطاقة بشكل عام.

ثانياً: عوامل تأهيل وإصلاح الاقتصاد الهندي:

١. تمكنتْ الهندَ من بناء نموذجَ ديمقراطيَ أصيلَ، عملتْ من خلالهَ تقليل حجم التداعياتْ التي تولدتْ من التعدداتْ، والتعصباتْ والاختلافاتْ الموجودة في المجتمع الهنديَ. فنموذجها الديمقراطي ركز علىَ ترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمعَ لمواجهة التحدياتَ التي تواجههَا، فالدستوَرَ يعد أن الشعبَ هو مصدرَ السيادةَ والشرعية وبالتاليَ فإقرارَ القوانينَ يختصَ بها البرلمان.

٢. يتمتع القضاء في الهند باستقلالية مشهودةَ في الهند وتعرف المحكمة العلياَ باسمَ (المحكمة الدستورية العليا)، وتراقبَ هذه المحكمة أي انتهاكَ للدستور حتى ولو من قبل المؤسساتْ التنفيذية.

٣. ركزَ الفكَر السياسي في الهند بمختلف تياراتهِ علىَ التنظير لبناء دولة غيرَ قومية وغير دينية لا تقومَ على معيارَ محدد، مما أسهمَ في بناءَ أطرَ قادرةَ باتجاه توليد منافذ تواصلَ مع القوميات والأديان والمذاهب، وبالتالي بناء دولة مركبة تضمَ كافة المستويات السياسية والثقافية والإدارية كما ركزوا على نبذ الطبقية والتأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة والقيمَ الإنسانية المشتركة وتَرسيخ الديمقراطية على الصعيدَ الاقتصادي والسياسي والفكري والاجتماعي، وتوافر للدولة دور القيادة لعملية التحولاتْ الاقتصادية وتقليلَ الفقرَ.

٤. تعاملتْ الهند مع القضايا الثقافية وفقَ تجربة مستمدة من بنيتها الفكرية السياسية والحضارية بتأكيد على فرضَ الهوية الوطنية (عربي، ٢٠١٤: ٥٣).

٥. التنشيط الماليَ الواسعَ الذي أتاحتهَ سياستهاَ وانتهاجهاَ أيضا لسياسة خفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، فضلاً عن ارتفاع الإنتاجَ الصناعي فيها وخفض اعتمادها على الصادراتْ.

٦. المناخ الاستثماري والقطاعات الجاذبة في الهند، إذ تشَير البياناتْ الصادرة عن تقريرَ الاستثمارَ العالميَ الصَادر عن الاونكتاد بأن الهندَ قد تَبوئه مكانهَ متقدمة من بين دول العالمَ منَ حيثَ قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرةَ وبذلك تحتلَ المرتبة الخامسة عشر من بين دول العالم ويعود ذلك لعدة أسباب كما في الشكل (1) منها: (ذياب، ٢٠١٤: ٥-٦)

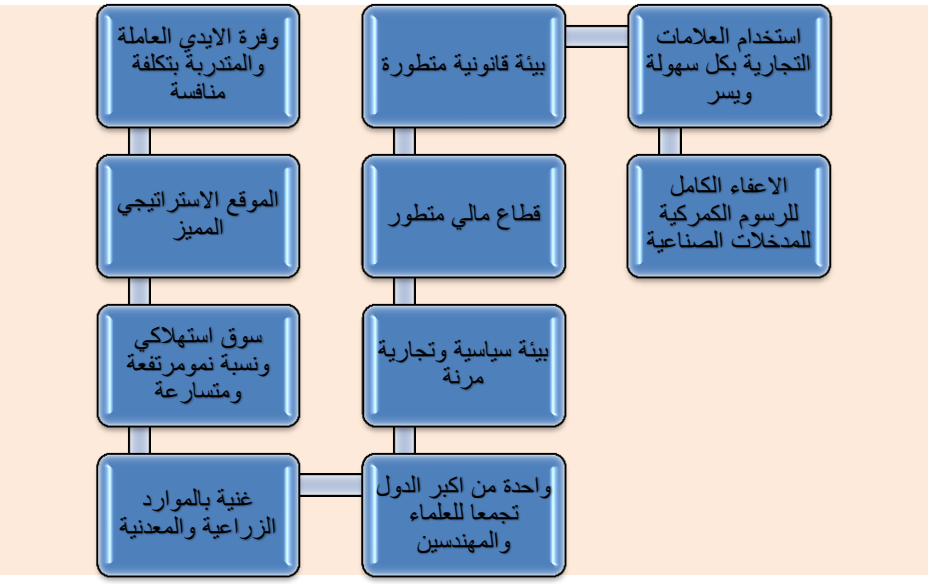

الشكل (1) أسباب الجذب الاستثماري في الهند

المصدر: الشكل من عمل الباحثين.

٧. انتهجتْ استراتيجية تشجيع الابتكارَ، والتركيز على القدراتْ المحلية وتحسينَ الكفاءة، مستفيدة من العوامل التنافسية من حيثَ التكلفة، والقوى العاملة الماهرةَ الناطقة باللغة الإنكليزية ،مما جعلَ الهند كمركزَ عالميَ للخدماتْ كثيفة المعرفة، واجتذبتْ تدفقاتْ ضخمة من الاستثمارَ الأجنبيَ المباشر، واستضافتْ العديد من كبرياتْ الشركات المستثمرة في السيارات، والآلة الصناعية، وصناعة تكنولوجيا المعلوماتَ، ما ساهم في تكامل الهندَ اقتصادياً وفي عام (2008)، تبنتْ الحكومة قانون الابتكارَ الوطني، وأعلنت عن عقد من التطوراتْ وذلك بتعزيز العلوم والقدراتَ التكنولوجية، وهدفتْ الى زيادة نصيب الانفاقَ على البحث والتطوير إلى (2%) من الناتج المحلي الإجماليَ، ومضاعفة مساهمة قطاع الأعمال.

٨. إجراء تطويرَ في القطاع البنكي في الهند مما ولدّ معايير وضوابطَ فتحت مجال المنافسة بين البنوك العامة والخاصة والأجنبية مما دفع بشكل كبير في تأهيل أداء هذا القطاع، لكن بقي القطاع العام يمتلك دور مهم فيما يتعلق بالتمويل الامر الذي انعكس بأثر إيجابي في تأهيل وتطوير الاقتصادَ الهندي (حذيفة، ٢٠١٥: ١٢٨).

٩. استطاعتْ الهندَ من بناء نموذج ديمقراطيَ على الرغم من التعدداتْ، والتعصباتْ والاختلافاتْ في المجتمعَ الهنديَ إذ ركزتْ على ترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع لمواجهة الاشكالات مستندة على الدستور الذيَ يعدَ مصدر السيادة والشرعية، وبالتالي فإن مسار التنمية الاقتصادية متمايزَ في الهند بين مسارينَ مختلفين، فالأول يركز علىَ مركزية الدولة والاقتصاد الموجهَ والسعي إلى حالة الاكتفاء الذاتي ووضع قيودَ حمائيَة وبينما الثانيَ يقوم على الاقتصادَ الحرَ وسياسات الليبرالية والانفتاح على العالم وجذبَ الاستثمارات الأجنبية.

ثالثاً: الدروس المستفادة منَ التجربة الهندية لعملية تأهيل الاقتصاد العراقي:

إن عوامل التأهيل في الاقتصاد الهندي كانت عوامل حقيقية توفرت من خلال توظيف معطيات الظروف المحلية والعالمية بشكل فعال وبالاعتماد على دور الحكومة وتدخلها في تهيئة بيئة صحية للاستثمار والنمو، وكان استثمارها للمورد البشري محركاً فعّالاً لقاطرة النمو الاقتصادي، ويمكن الركون الى أهم الدروس المستفادة من التجربة الهندية في بناء وتأهيل الاقتصاد العراقي وفق الشكل (2).

الشكل (2) أهم الدروس المستفادة من التجربة الهندية لتأهيل الاقتصاد العراقي

المصدر: الشكل من عمل الباحثين.

المبحث الثالث: الفرص والاشكالات نحو تحقيق أهداف الدولة التنموية في العراق:

يواجه الاقتصاد العراقي عدداً من الإشكالات التي تعيق عملية تحقيق التنمية، ويرافقه تذبذب العوائد المالية المتحققة نتيجة صدمات أسعار النفط، كما يُلاحظ بوضوح استمرارية هشاشة الاقتصاد العراقي فهو ينتقل من أزمة استهلاكية وتوزيعية إلى أخرى وتردي شبه كامل للخدمات الأساسية والسلعية العامة، تحت ضغوط القلق والاضطراب وظروف التجاذب الداخَلية بقانون القُوة لا قوة القَانون، من أجل صيَاغة طابعه الجديد وهويته اللاحقة على أسس الرؤى السياسية والتنافسية اللاموضوعية في الهيمنة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعي أن تكون لهذه الحالة تكاليفها كبيرة على المجتمع وتنعكس بآثار خطيرة على الفرد والمجتمع، ومن أبرز هذه الإشكالات هي: (الابراهيمي، ٢٠٢٠: ٢٥)

أولاً: إشكالية الفساد في العراق:

تَجذر ظاهرة الفساد السياسي بفعل عدم خضَوع السلَطات السَياسية والإدارية لقوانين واضَحة وضوابَط معلَنة تجعل عملية المراقبة واضحة ومنفذة، كما قد يعود الأمر إلى جهل المواطن أو خوفه، أو لأسباب أخرى وإذا كان امتلاك السلطة يدفع أصحابها إلى استغلالها في غير الغايات التي منَحت لهم، وبالتالي يَسهم في انتشار الفساد، إما بسبب الجهل أو بفعل ضغوط معينة أو لقضاء أغراض مادية خاصة بأساليب ملتوية، وعَدم تطبيق المعايير العلمية في اختيار الموظفين ولاسيما القياديين منهم، بفعل أسلوب المحاصصة والاعتبارات السَياسية، وعدم تفعيل مبدأ تكافؤ الفَرص بين المواطنين، وتنازع السلطات، وضعف العَمل الجماعي، وتفشي النزعة الفَردية في إدارة المؤسسات، وعدم وضوح الرؤية حول إجراءات التعاون والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية بشأن تقويض ظواهر الفساد، والتغاضي عن معاقبة كبار المسؤولين المتهمين بالفساد أو سوء الإدارة واستغلال المنصب الذي أدى إلى انهيار منظومة القيم الأخلاقية، واستخفاف أفراد المجتمع بالقوانين النافذة في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية (أحمد، ٢٠١٣: ٤).

١. أسباب تفشي ظاهرة الفساد:

أ. أسباب تربوية وسلوكية عدم غرس القيم الأخلاقية الإسلامية في نفس الفرد منذ الصغر.

ب. أسباب اقتصادية عدم اكتفاء الموظف من موارده المالية لإشباع احتياجاته.

ت. أسباب سياسية عدم الاستقرار السياسي في الدولة يهيئ ظروف تواجد الفساد وبالتالي غياب المحاسبة.

ث. أسباب قانونية سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل أو قصورها وغموضها الأمر الذي يؤدي بالموظف إلى تفسيرها بصورة تتعارض مع المصلحة التي وضعت من أجلها.

الشكل (3) أسباب الفساد

المصدر: الشكل من عمل الباحثين.

الأسباب الاقتصادية في تفشي الفساد كما في الشكل الآتي:

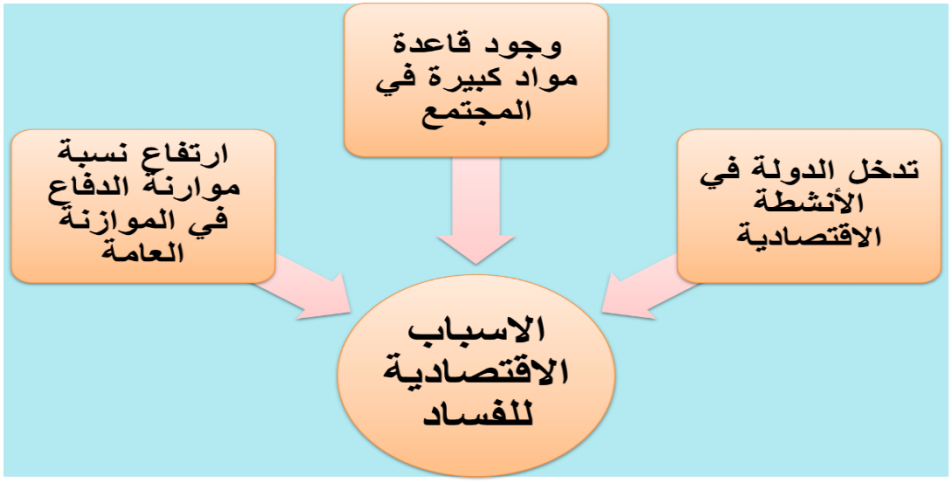

الشكل (4) الأسباب الاقتصادية للفساد

المصدر: الشكل من عمل الباحثين.

أما الأسباب السياسية فالشكل (5) يمثلها:

الشكل (5) الأسباب السياسية

المصدر: الشكل من عمل الباحثين.

٢. الأسس والمعايير لتجاوز إشكالية ظاهرة الفساد في العراق:

تتجسد الأسس والمعايير لمكافحة الفساد فَي توفَير البيئة المَناسبة لتوسيع إطارات الحوكمة وهذا يتطلب ضَرورة استكمال بناء المؤسسات الديمَقراطية وتَعزيز المساءلة والرقابة وتطوير إجراءات حماية حقوق الانسان وحرياتهِ لتأمين وسائل الكشف عن جرائم الفساد، وتَعزيز دور الإعلام فَي الحد مَن الفَساد، والعَمل على نشر قيم النزاهة واستكمال تشريع القوانين لغرض اصلاح نظام الخدمة المدنية، ومن هذه الأسس هي: (أحمد، ٢٠١٣: ٢٧)

أ. المحاسبة: وهي عملية خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمسألة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم، ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة أمام مسؤوليهم المباشرين، وهكذا حتى قمة الهرم في المؤسسة، أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام الهيئات الرقابية المختلفة القائمة في النظام السياسي وفي مقدمتها البرلمانات التي تتولى الرقابة على الاعمال الخاصة بالسلطة التنفيذية.

ب. المساءلة: تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى انجازها في تنفيذ المهام حتى يتم التأكد من أن عملهم يتناسب مع القيم الديمقراطية وأحكام القانون.

ت. النزاهة: وتمثل منظومة القيم المتعلقة بالصدق والامانة والاخلاص في العمل. ومن واجب الذين يتولون مناصب عامة عليا الكشف أو الافصاح عن ممتلكاتهم قبل تو لي المنصب والإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح الذي قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في إطار مناصبهم.

ث. الشفافية الذي يتعلق بوضوح الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسة وفي العلاقة بينها وبين المواطنين المنتفعين من خدماتها، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف في عمل المؤسسة، أي التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات، وبموجبها تحدد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة. وأن يتم بوضوح وفق آلية يطلع عليها الجمهور تحديد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة.

ج. الإفصاح عن المعلومات وتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة وعن الإجراءات وآليات تقديم الخدمة إلى المواطن، حتى لا تبقى هذه المعلومات وسيلة من وسائل الاستغلال لهؤلاء المواطنين.

ثانياً: إشكالية الحوكمة الرشيدة في العراق:

تشكل مؤشرات الحكم الرشيد فَي العراق نقطة ضعف في تأهيل الاقتصاد العراقي، وهذا ما يمكن الوصول إليه مَن قراءة المشَهد الاقتَصادي العراقي، وما توضحه لنا التقارير الدولية مَن جانب آخر، ويمكن لمؤشرات الحكم الرشيد أن تُسهم فَي تحفَيز البلدان النامية على مكافحة الفساد وتطوير الاقتَصاد (Sharma,2008:1). ويتم إعطاء المؤشرات المشار إليها درجات تتراوح بين (2.5-، 2.5+) وتُمثل الدرجات السالبة الحالات المَنحرفة، أما الدرجات الموجبة فهي الوضع الأمثل لأنظمة الحَكم المرغوبة (عارف، ٢٠١٦: ١٦٢)، ومَن خلال الجدول أدناه يمكننا التَعرف على موقع العراق فَي هذا الخصوص مقارنَة بالمؤشرات الدولية المعَيارية.

الجدول (1) وضعية مؤشرات الحوكمة الرشيدة في العراق

مؤشرات الحكم / السنة	مكافحة الفساد	حكم القانون	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي
2004	-1.48	-1.71	-1.59	-1.66	-1.64	-3.18
2005	-1.37	-1.63	-1.63	-1.35	-1.30	-2.69
2006	-1.45	-1.84	-1.72	-1.39	-1.28	-2.83
2007	-1.46	-1.77	-1.57	-1.32	-1.13	-2.77
2008	-1.46	-1.70	-1.24	-1.15	-1.10	-2.47
2009	-1.33	-1.56	-1.18	-1.01	-1.02	-2.18
2010	-1.26	-1.45	-1.20	-1.05	-0.99	-2.24
2011	-1.17	-1.45	-1.13	-1.09	-1.07	-1.85
2012	-1.22	-1.46	-1.11	-1.25	-1.08	-2.01

مؤشرات الحكم / السنة	مكافحة الفساد	حكم القانون	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي
2013	-1.28	-1.45	-1.10	-1.24	-1.06	-2.48
2014	-1.33	-1.33	-1.11	-1.25	-1.14	-2.26
2015	-1.37	-1.42	-1.25	-1.24	-1.13	-2.31
2016	-1.39	-1.63	-1.27	-1.13	-1.02	-2.31
2017	-1.37	-1.64	-1.26	1.20	-1.05	-2.31
2018	-1.40	-1.76	-1.32	-1.22	-0.99	-2.56

Source: The Worldwide Governance Indicators, 2018 Update, Aggregate Governance Indicators1996-2018, www.govindicators.org.

١. تَظهر البيانات فَي الجدول المعيار السالب لجميع البيانات طيلة مدة الدراسة، وهذا يعني إن أمام العراق طريق طويل لمكافحة الفساد، إذ أنهُ لا يزال يعاني مَن ضعف الأدوات المستخدمة وعدم تناسبها مع حجم الفساد واستشرائهِ فَي مؤسسات الدولة كافة.

٢. مؤشر حكم القانون، ويشهد هذا المؤشر تدهوراً بفعل الأضرار التي لحقتْ بممتلكات المواطنين الخاصة كذلك تزوير ملكية البعض وارتفاع نسبة الجريمة والعنف، مما جعل الالتزام بالقانون واحترامه أمراً متعذراً.

٣. فعالية الحوكمة إن العراق لا يزال فَي إطار المعيار السلبي وينحدر نحو الأسَوأ بفعل اتساع معالم الفساد، وهذا يدل على عدم قدرة الحكومة على تنفَيذ سياسات واضحة المعالم.

٤. مؤشر الجودة التنظيمية، وتشير المعطيات أيضاً إلى انخفاض مؤشراتها نتيجة الأداء السيء للمؤسسات الحَكومية.

٥. مؤشر الرأي والمساءلة، ويضمَن هذا المؤشر إبداء الرأي والتصويت مَن قبل المواطنين على وفق مبدأ حرية التعبير، أما المساءلة فهي تحمل الأفراد والمَنظمات المسؤولية عن افعالهم وهو لا زال سالباً أيضاً.

٦. مؤشر الاستقرار السياسي، ويلاحظ اتَجاه الأرقام نحَو الارتفاع السالب بعد عام 2003، ويرجع ذلك لتفشي ظاهرة الاحتراب السياسي والإرهاب الطائفَي التي عملت على تقويض إمكانية الارتقاء بمؤشرات الحكم الرشيد.

ثالثاً: إشكالية أحادية الاقتصاد العراقي:

تَشير المؤشَرات الاقتصادية عن عَدم مَقدرة الاقتصاد العراقي على التخلص من خاصية الريعية التي لازمَتِه لعَقود طويلة، إذ شكلت العوائد النفطية ما يقارب (95%) من إجَمَالي الايرادَات السنوَية، وبالإمكان تَشخَيص العَلاقة بين الايرادات النفطية والايرادات العامة ضَمن مفهوم المَالية الحديثة بـ(Theory Bathtub) بمعنى أنه كلما تم حقن الإيرادات العامة بالموارد المَالية الناجمة عن الصدمات الخارجية لارتَفَاع أسعار النفط أدى إلى زيادتها، وبالعكس تَتراجع عندما تتَعرض إلى صدمات خارجية سالبة أي انخفاض أسعار النفط، وهذا يشير إلى حقيقة ضيق قَاعَدة الإيرادات العامة وتالياً أحادية الاقتصاد العراقي، وعدم القدرة على تنويعه ،وتوسع عملية انكشَافه للخارج بحدود (76%) بَفعل اعتماده بشكل كبير على الاستيرادات من الخارج وتوقف العملية الإنتاجية، ويمكَن الإشارة إلى قضية الانفاق الاستثماري وانخفاض نسب التنفيذ بسبب الأوضاع الأمنية من جانب وسوء الإدارة والفساد، من جانب آخر الأمر الذي انعكس سلباً في نمو القطاعات الإنتاجَية غير النفطية بشكل خاص ووضعية الاقتصاد العراقي بشكل عام، والجدير بالذكر إن نسب مساهمة

القطاعات غير النفطيَة في الناتج المحلي الإجمالي محدودة، فشَكلت الزرَاعة نسبة (2%) والصنَاعَة بحدودَ (0.5%)، فضلاً عن إن الايراداتَ الضريبية ما تزال تشكلَ نسبة ضئيلة من إجمالي الايراداتَ العامة كما ترافقها خاصية التذبذب.

رابعاً: إشكالية حلول السياسة النقدية في العراق:

تَعد سياسة تخفيض سعر صرف الدينار لتغطية العجز ومعالجة الاختلال في الموازنة العامة، الأمر الذي ينعكس على عدم قدرة الحكومة على استدامة التخصيصاتَ المالية، وبالتالي بشكل سلبي على استدامة الدين العام. كما يمكن تشخيصَ إيجابيات وسلبياتَ هذه السياسة من خلال الإشارةَ إلى أن انخفاض الطلب الكليَ وبالتاليَ انخفاض الاستيراداتَ ثمَ تحسنَ وضع ميزان المدفوعاتَ، وتقليل الطلب على الدولارَ وارتفاعَ السعر وبالتالي تعزيز رصيد الاحتياطاتَ الأجنبية، تعزيزَ القدرةَ التنافسية للمنتجَ المحليَ، مما يقلل البطالة نتيجة عودة المشاريع بفعل تحسن قدرتها التنافسية، لكن ترافق هذه العملية جوانب سلبية باتجاه ارتفاع مستوى الأسعار وتأثير ذلك على الطبقات الفقيرة (حسن، ٢٠٢٠: ١٥). يعَانيَ العراقَ بعدَ عامَ (2003) منَ ديونَ خارجية كبيرةَ اثقلتَ الاقتصادَ العراقيَ ولاسيماَ معَ تزامنَ انخفاضَ أسعارَ النفطَ وتحملَ الموازنة بنفقاتَ دفعتْ العراق صوبَ الاقتراض، ويبينَ الجدول (2) نسبة الدينَ إلى إجماليَ الناتجَ المحليَ ويتبنَ انَ العراقَ قادَراً على مواصلة تحملَ أعباءَ الدينَ فيَ الأجلَ المتوسَط، وبلغَ الدين إلى ذروته في عام (2018) إلى (40%) منَ الناتجَ المَحلي ومنَ المتوقعَ أنَ يتراجعَ إلى (31%) فيَ نهاية فترةَ التنبؤ، لكنَ العراق غير قادر علىَ الاستمرارَ في تحملَ أعباءَ الدينَ اذا هنالكَ مخاطر متولدة بفعلَ تنفيذ خطط تصحيحَ أوضاع المالية العامة وارتفاع مستوىَ الدينَ الخارجيَ والاحتياجاتَ التمويلية الإجمالية، كما انه الجدير بالذكر بأن نسبة الدين الخارجيَ يتأثر بالصدمات.

الجدولَ (2) نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي في العراق للمدة 2004-2021

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	296.8	157.9	93.8	57.0	36.9	36.9	41.2	33.0	26.5
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	25.3	25.6	40.2	40.8	38.2	40.3	38.7	34.2	30.7

المصدر: احتساب الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، والجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات.

خامساً: إشكالية القيم الاجتماعية:

تَعرض المجتمعَ العراقيَ إلى تَحطم بنائه الحضريَ وبروز الولاءاتْ الفَئوية، العرقية والطائفَية وتَرجيحها على الولاء الوطني الأشمل، مما قاد إلى تقوقع نسَبي وانعَزال قهريَ للمكونات الاجتماعية، وكان لهذه العملية تأثير واسع على النشاط الاقتَصادي ومسَارات تطوره وتَشويه الثقافة الاجتماعية، وإضعاف آليات التنشئة الاجتماعية الامر الذي نتج عنهُ الظواهَرَ الآتية: (موسى، ٢٠١٧: ٥٤)

١. شيوع القيمَ الطائفَية داخل المؤسساتْ الحَكومية والاجتماعية.
٢. ضعفَ الشعورَ الوطني وهيمَنة ثقافة اللامبالاة وعدم الانتماء.
٣. انهيارَ المَنظومة القيمية مع هيمَنة الشعوَر بالإحباط واليأس.
٤. تفشيَ الرشوة والتزويرَ، ومأسسة الفسادَ المَالي والإداري.
٥. تشَويه هياكل مؤسسات الدولة، وضعف ثقة المواطن بها.

خلاصة القول من وجهة نظر تنموية اقتصادية اجتماعية وسياسية في الحقيقة من الصعوبة إجراء عملية تأهيل الاقتصاد العراقي وتنميته إلا في حالة توفر الأمن والاستقرار كضرورة، كما ينبغي الأخذ بمعالجة عدالة توزيع الثروة النفطية في العراق على أساس الفرد الواحد والكثافة السكانية، كما أن التغييرات والاصلاحات التي بتطلبها اقتصاد قوي في العراق هو رهن بجدية الإصلاحات الداخلية، ولابد من آلية حكم تتكفل بالقضاء على أخطر مشكلة اقتصادية وهي الفساد بكل أشكاله الإدارية وأن يتكفل الحكم بالسياسات والبرامج الاقتصادية التي تكون معلنة وشفافة ومدعومة من قبل ذوي الاختصاص في المجتمع المدني، فضلاً عن المؤسسات الرسمية، ومن البرلمان الوطني وفق ركائز الحكم الجيد والتنمية المستدامة.

الاستنتاجات:

١. يواجه الاقتصاد العراقي عدداً من الإشكالات التي تعيق البناء التنموي من حيث ارتباط عوائده المالية بإيرادات النفط المعرض للصدمات الخارجية، وبالتالي ضعف مقومات استمرارية التأهيل والبناء التنموي.
٢. تشكل مؤشرات الحكم الرشيد فَي العراق نقطة ضعف في تأهيل الاقتصاد العراقي.
٣. شهدَ العراق فقدان أسَس الكفاءة للإطَار المؤسسيَ الذي ارتبط بالعاداتَ والتقاليدَ الموروثة والبنى الاجتماعية التقليدية، الدينيةَ والقبلية، الأمر الذي يؤثر سلبا على كفاءة الأداءَ وبالتاليَ تأخر عملية التأهيل للاقتصادَ العراقي.

التوصيات:

١. من الممكن الاستفادةَ من التجربة الهندية لأنها جديرة بالدراسة والتعمق في تفاصيلها ولاسيما بالمسائل المتعلقة بالتعددية الثقافية.
٢. إصلاح قوانينَ العمل وإصلاحات مالية وضريبية ومؤسسية يرافقها تبسيط بالإجراءات الإدارية والسعي بتوافر بيئة استثمارية مستقرة، وتحسينَ الشفافية في أنظمة التجارة والاستثمار وزيادة التبادل التجاري.
٣. زيادة الاستثمارَ في مستوى التعليم، والسعي في تحسين نوعيته، لما يمثله من قوة دافَعة لتحَقيق التنمية الاقتصادية، وزيادةَ جودة ونوعية تعليم اللغات الأجنبية، ولاسيما اللغة الانكليزية لتفعيل البحث العلمي، وفي تحقيق التواصل مع الآخرين عبر التقنيات التكنولوجية الحديثة.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١. أيمن محمد أحمد، (٢٠١٣)، الفساد والمساءلة في العراق، بغداد، العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق.
٢. باسم عبدالهادي حسن، (٢٠٢٠)، السياسات الاقتصادية في العراق تحديات وفرص. عمان: مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب الأردن والعراق.

٣. براهيم مهدي عارف، (٢٠١٦)، أثر الحكم الرشيد في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي بالإشارة إلى إمكانية تطبيقه في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد ٤.
٤. عبدالجليل البدوي، (بلا تاريخ)، من أجل بديل تنموي عادل مستدام وديمقراطي. http://ftdes.net/rapports/Model.alternative.abstract.ar.pdf.
٥. عبدالمطلب عبد مهدي موسى، (٢٠١٧)، ظاهرة العنف السياسي بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة. بغداد.
٦. ليان مكي، (٢٠١٥)، نحو ثقافة سيادة القانون (استجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن)، واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام.
٧. محمد محمود الطيب، (٢٠١٩)، نموذج الدولة التنموية في السودان: خطة الإصلاح الاقتصادي والنمو "المقترحة".
٨. محمود أحمد عبدالله، (٢٠١٥)، مفهوم الدولة التنموية وتطوره، المركز العربي للبحوث والدراسات.
٩. منصور عرابي، (٢٠١٤)، التجربة الهندية، القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
١٠. وليد ابراهيم حديفة، (٢٠١٥)، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي نموذجاً.
١١. يوسف ذياب، (٢٠١٤)، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الامارات والهند، وزارة الاقتصاد، العدد ١.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

12. Sharma, A. R., (2008), Joint Evaluation of Citizens'voice Andaccountability. London: Synthesis Report, Ministry of International Development.